



INFORMATION ON EQUALITY AND SOCIAL JUSTICE IN ISRAEL
معلومات حول المساواة والعدالة الاجتماعية في اسرائيل

التمويل الحكومي للاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية, قطاع غزة والجولان في التسعينيات: السلطات المحلية, بناء المساكن وشق الطرق

ملخص

د. شلومو سفيرسكي
ايتي كونور-اتياس
ألون أتكين

27.1.2002

مقدمة

تعالج هذه الوثيقة التمويل الحكومي للاستيطان الإسرائيلي في مناطق الضفة الغربية, قطاع غزة وهضبة الجولان, في ثلاثة مجالات نشاط هي: ميزانيات السلطات المحلية, البناء الإسكاني وشق الشوارع.

ويمكن عرضنا للمعطيات هنا من المقارنة بين مستوى التمويل الحكومي للمستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية, قطاع غزة وهضبة الجولان وبين معدل مستوى التمويل للسلطات المحلية في

إسرائيل. وبالإضافة الى ذلك تمكّن هذه المعطيات من المقارنة بين مستوى التمويل الحكومي للمستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية، قطاع غزة وهضبة الجولان وبين ثلاث مجموعات سكنية: يقطن في اثنتين من هذه المجموعات إسرائيليون من ذوي الموارد المحدودة-بلدات تطوير وبلدات عربية، وتمتاز المجموعة الثالثة والمعروفة بقري "منتدى أل-15" بان السلطات المحلية الاعضاء فيها لا تحصل على المنح المالية الحكومية.

يتطرق التحليل الذي نستعرضه هنا الى العقد الأخير، أي تسعينيات القرن الماضي. ويرتكز هذا التحليل إلى ثلاث نشرات دورية قام مكتب الإحصاء المركزي بنشرها: سلطات محلية- معطيات فيزيائية، سلطات محلية-معطيات مالية، البناء في إسرائيل. ويمكن انتظام نشر هذه المعطيات من تحليلها بشكل منهجي وعبر سنين عديدة.

نؤكد هنا أن هذه الوثيقة لا تشمل مجمل التمويل الحكومي للنشاطات الجماهيرية في الضفة الغربية، قطاع غزة وهضبة الجولان، فوزارة الدفاع مثلا تخصص مبالغ كبيرة لتمويل الأمن، شق الطرق وتسيير المواصلات في الضفة الغربية، قطاع غزة وهضبة الجولان، ومعطيات هذه الوزارة ليست علنية. وتشارك وزارات حكومية أخرى في عملية تمويل العديد من النشاطات: فتمنح وزارة الإسكان مثلا المعونة المالية لشراء البيوت واستئجارها، من خلال تفضيل تلك القرى والمستوطنات التي تعرف كمناطق تفضيل قومي (انظر مثلا، مركز أدفا، استغلال قروض السكن الحكومية حسب الأولوية، القرى ومجموعات مختارة 2000، أيلول 2000). وتحظى هذه المستوطنات بالمكافآت من قبل وزارات أخرى مثل وزارة التربية والتعليم (انظر مثلا، مركز أدفا، مكانة أفضلية قومية في مجال التربية والتعليم: قرى ومدن عربية، بلدات التطوير والمستوطنات، شباط 1999).

ويمنح قسم الاستيطان في وزارة الزراعة مبلغ 150 مليون شيكل سنويا للمستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية، قطاع غزة وهضبة الجولان. (انظر مراقب الدولة- التقرير السنوي 50ب:516، ووزارة المالية- اقتراح ميزانية وزارة الزراعة، سنين مختلفة). ويمنح مستوطنو الضفة الغربية، قطاع غزة وهضبة الجولان بالإضافة الى ذلك على المستويين الشخصي والعائلي- على سبيل المثال، تسهيلات ضريبية وإعفاء من قسط التعليم في الروضات قبل الإلزامية. يحتوي هذا التقرير على ثلاثة أقسام: يعالج القسم الأول ميزانيات السلطات المحلية، ويعالج القسم الثاني البناء المعد للإسكان، بينما يعالج القسم الثالث شق الطرق. ويمكن الحصول على هذا التقرير كاملا من مركز أدفا.

القسم الأول- ميزانيات السلطات المحلية

حظيت المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية، قطاع غزة وهضبة الجولان بتفضيل حكومي بارز وشاذ خلال العقد الأخير، وينعكس هذا الأمر في كل جوانب وأوجه الميزانية الحكومية المخصصة للسلطات المحلية. وفي مجالات البناء المعد للإسكان وفي شق الطرق حظيت هذه السلطات بتمويل اكبر من ذلك الذي حظيت به القرى والمدن داخل إسرائيل. ويبرز هذا التفضيل للمستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية، قطاع غزة وهضبة الجولان بشكل واضح عندما نقارن بينها وبين مجموعتين من القرى والمدن التي تتواجد في الطرف السفلي لسلم المدخولات والموارد في إسرائيل. وهاتان المجموعتان هما: بلدات التطوير والقرى والمدن العربية.

وكما هو معروف فقد تبنت حكومات إسرائيل على مدى سنين طويلة سياسة التفضيل تجاه بلدات التطوير، في الوقت الذي اتبعت فيه سياسة الإهمال تجاه القرى والمدن العربية، رغم ان الوضع الاجتماعي-الاقتصادي لسكان تلك المجموعتين السكانييتين متشابه جدا. ومع ذلك تظهر المعطيات التي نعرضها هنا ان درجة التفضيل الحكومي تجاه المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية، قطاع غزة وهضبة الجولان فاقت بكثير التفضيل الذي مارسته الحكومة تجاه بلدات التطوير.

يبرز التفضيل الحكومي للمستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية، قطاع غزة وهضبة الجولان، كذلك عندما نقارن بينها وبين المدن المتمكنة(من الناحية التمويلية) في إسرائيل. وقد اخترنا لغرض المقارنة تلك البلدات التي اتحدت مؤخرا فيما بينها بما يسمى "منتدى أل-15"- السلطات المحلية التي لا تحصل على منح التوازن(هأرتس، 30.3.01).

ميزانيات السلطات المحلية: تعريفات

ميزانية عادية وميزانية غير عادية

تنقسم ميزانيات السلطات المحلية إلى نوعين: ميزانية عادية وميزانية غير عادية. تمول الميزانية العادية إدارة السلطة المحلية والخدمات المحلية والرسمية إضافة إلى مشاريع السلطة. وتصرف معظمها على أجور مستخدمي وموظفي السلطة وعلى التمويل الجاري للخدمات المقدمة للمواطن. وتمول الميزانية غير العادية نشاطات التطوير, مثل إنشاء المباني الجماهيرية, شق الطرقات وتمويل شراء التجهيزات والآلات والأراضي وغيرها. وتشتمل الميزانيتان, العادية وغير العادية على مدخولات ومصروفات.

ملاحظة: لم ينشر مكتب الإحصاء المركزي معطيات وافية عن الميزانية غير العادية للمجالس المحلية التي يصل عدد سكانها إلى 5000 نسمة وما دون ذلك, خلال السنوات الواقعة بين 1990-1993 (معطيات الميزانية العادية نشرت بكاملها). وتضم هذه القائمة معظم القرى العربية والمستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية, قطاع غزة وهضبة الجولان, بالإضافة إلى قسم من بلدات التطوير التي تنطبق إليها في هذا التقرير. وعلى ضوء ذلك تشير معطيات مدخول الميزانية غير العادية المعروضة هنا إلى السنين 1994-1998, وتشير معطيات مصروفات الميزانية غير العادية إلى السنين 1994-1997.

مصادر دخل السلطات المحلية

تأتي مدخولات السلطات المحلية من مصدرين أساسيين: المدخول الذاتي, والميزانيات المحولة من قبل الحكومة. المدخولات الذاتية هي المدخولات التي تجبها السلطة المحلية بنفسها من الأفراد والمؤسسات, ومنها: ضريبة الأملاك (الارنونا) رسوم مختلفة, مدخولات مقابل خدمات, أقساط التعليم, أملاك ومصانع بملكيته إضافة إلى مشاركة المالكين في تمويل أعمال التطوير. المدخولات الحكومية: تشارك الحكومة في ميزانية السلطات المحلية بطريقتين: (أ) مشاركة عامة, والتي تتكون من منح تتقاسمها السلطات حسب مقاييس معينة (مثل القدرة الاقتصادية للسلطة) ومن منح خاصة تعطى بهدف تقليص العجز المتراكم في السلطة. (ب) مشاركة مخصصة والتي تستعمل لتمويل خدمات رسمية من خلال السلطة المحلية مثل الخدمات التربوية وخدمات الرفاه.

كل المعطيات بأسعار سنة 2000

كل معطيات الميزانية المعروضة هنا هي بأسعار ثابتة لعام 2000, إلا إذا أشرنا إلى غير ذلك.

مدخولات السلطات المحلية

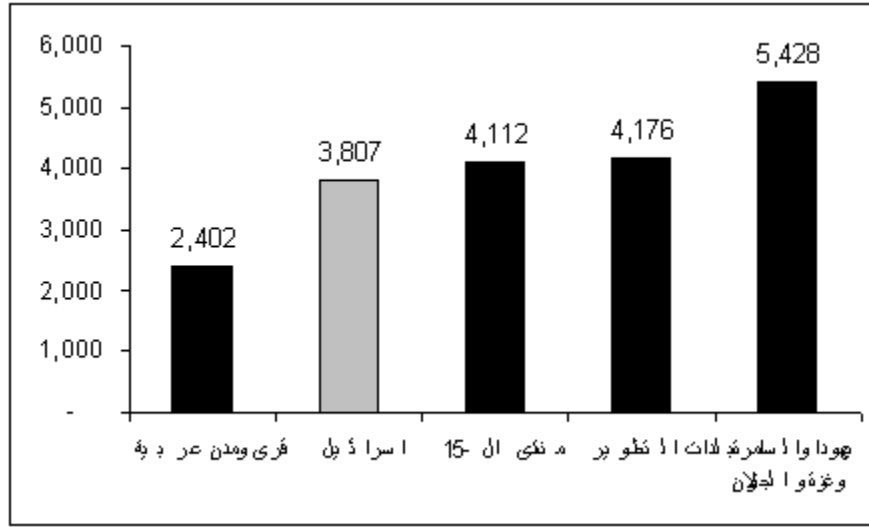
الدخل البلدي للفرد في الميزانية العادية

تمتعت المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية، قطاع غزة وهضبة الجولان في العقد السابق بأعلى دخل بلدي ضمن الميزانية العادية، بحسابات للفرد الواحد: 5,428 شيكل بمعدل متعدد السنين، في الوقت الذي يصل فيه المعدل العام في إسرائيل إلى 3,807 شيكل.

وصلت المعطيات الموازية لقرى ومدن "منتدى ال15" إلى 4,112 شيكل. وفي بلدات التطوير وصلت إلى 4,176 شيكل ووصلت في القرى والمدن العربية إلى 2,402 شيكل.

الدخل البلدي للفرد في الميزانية العادية، معدل متعدد السنين، 1999-1990

بالشيك، بأسعار 2000



المصادر: تحليل معطيات مركز أدفا اعتمادا على مكتب الإحصاء المركزي، سلطات محلية في إسرائيل، معطيات فيزيائية، سنوات مختلفة. مكتب الإحصاء المركزي: سلطات محلية في إسرائيل، معطيات مالية، سنوات مختلفة. تم إيصال المعطيات المالية للسنوات 1998 و1999 وودتتا بها السيدة بيلا هاينل من مكتب الإحصاء المركزي.

الدخل البلدي للفرد, في الميزانية العادية, التي تشكل الحكومة مصدرا له

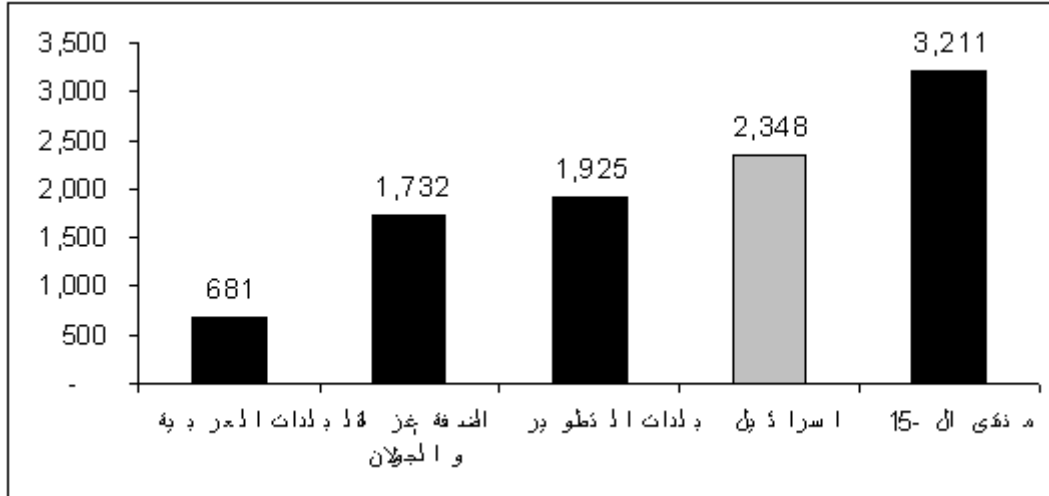
يصل مدخول السلطات المحلية , كما ذكر سابقا, من مصدرين أساسيين وهما: المدخولات الحكومية والمدخولات الذاتية.

تمتعت المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية, قطاع غزة وهضبة الجولان بأعلى دخل محلي من الحكومة (في الميزانية العادية). في حساب للفرد الواحد: 3,679 شيكل, في الوقت الذي وصل فيه الدخل الموازي للفرد في إسرائيل عامة الى 1,458 شيكل. وكانت المعطيات في صفوف المجموعات السكانية الثلاث الأخرى كالتالي: بلدات التطوير- 2,308 شيكل. القرى والمدن العربية- 1,720 شيكل. في قرى ومدن "منتدى ال-15"- 895 شيكل.

الدخل البلدي للفرد من الحكومة (في الميزانية العادية), معدل متعدد السنين, 1990-

1999

أسعار 2000, بالشيكل



المصادر: تحليل معطيات مركز أدفا اعتمادا على مكتب الإحصاء المركزي, سلطات محلية في إسرائيل, معطيات فيزيائية, سنوات مختلفة. مكتب الإحصاء المركزي: سلطات محلية في إسرائيل, معطيات مالية, سنوات مختلفة. تم إيصال المعطيات المالية للسنوات 1998 و 1999 زودتنا بها السيدة بيلا هاينل من مكتب الإحصاء المركزي.

الدخل البلدي للفرد في الميزانية غير العادية

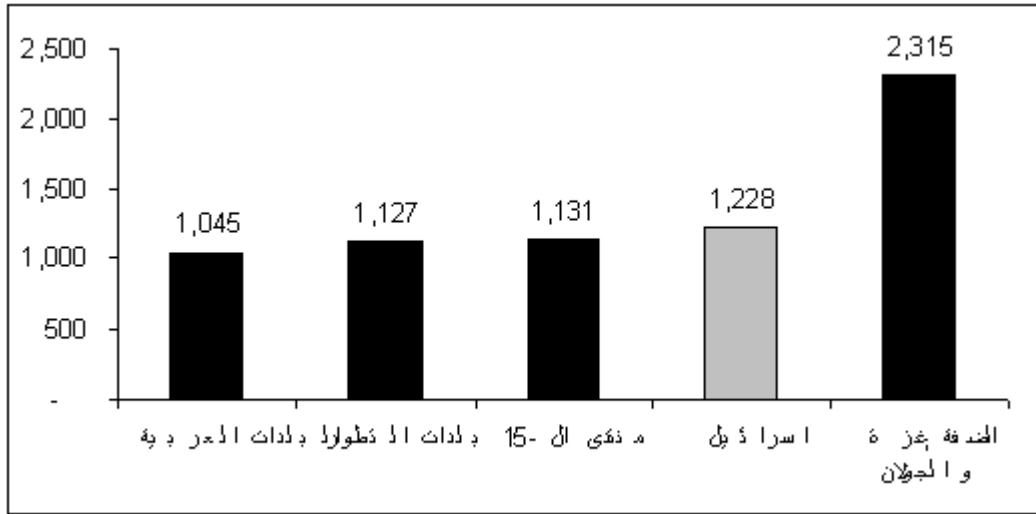
حظيت المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية، قطاع غزة وهضبة الجولان في السنين الواقعة بين 1994-1998 بأعلى دخل بلدي في الميزانية غير العادية. وقد وصل المبلغ بحسابات الفرد الواحد إلى 2,315 شيكل بمعدل متعدد السنين. وفي الوقت ذاته وصل المعدل العام في إسرائيل إلى 1,228 شيكل.

وأشارت معطيات بلدات "منتدى أل-15" الموازية إلى أن المبلغ بحسابات الفرد الواحد قد وصل إلى 1,131 شيكل وفي بلدات التطوير إلى 1,127 شيكل وفي البلدات العربية إلى 1,045 شيكل.

الدخل البلدي للفرد في الميزانية غير العادية, معدل متعدد السنين

1998-1994

بالشيكال, أسعار عام 2000



المصادر: تحليل معطيات مركز أدفا اعتمادا على مكتب الإحصاء المركزي, سلطات محلية في إسرائيل, معطيات فيزيائية, سنوات مختلفة. مكتب الإحصاء المركزي: سلطات محلية في إسرائيل, معطيات مالية, سنوات مختلفة. تم إيصال المعطيات المالية للسنوات 1998 و1999 زودتنا بها السيدة بيلا هاينل من مكتب الإحصاء المركزي.

تمويل فائض, تمويل ناقص

عندما نضرب الفرق بين مستوى التمويل للفرد الواحد (في الميزانية العادية) في المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية, قطاع غزة وهضبة الجولان, وبين مستوى التمويل للفرد في إسرائيل عامة بعدد السكان في المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية, قطاع غزة وهضبة الجولان, يتضح أن السلطات المحلية هناك حظيت في الأعوام الواقعة بين 1990-1999 بفائض تمويل (في الميزانية العادية) يصل مجموعه إلى 2,3 مليار شيكل.

وتمتعت مدن وقرى "منتدى أل-15" بفائض تمويل قدره 6 مليارات شيكل, لكن هذا التمويل كان أقل نسبيًا من فائض التمويل للمستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية, قطاع غزة وهضبة الجولان, لأن عدد سكان مدن وقرى منتدى أل-15 أكثر بشكل ملحوظ. وتدل الحسابات متعددة السنين أن فائض التمويل للمستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية, قطاع غزة وهضبة الجولان كان أكبر من فائض التمويل لبلدات "منتدى أل-15" بـ 5.6 مرات.

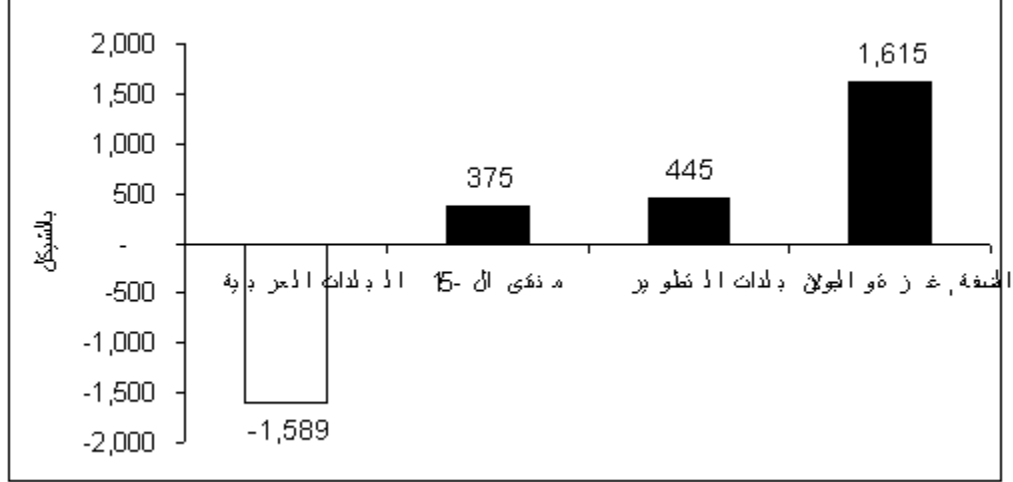
وتمتعت بلدات التطوير بفائض تمويل وصل إلى 2,3 مليار شيكل, والذي يشبه لأول وهلة المبلغ الذي حظيت به المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية, قطاع غزة وهضبة الجولان, لكنه كان أقل من الناحية الفعلية إذ أن عدد سكان بلدات التطوير أكثر بشكل ملحوظ من عدد سكان المستوطنات. وتدل المعطيات متعددة السنين أن فائض التمويل للمستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية, قطاع غزة وهضبة الجولان كان أكبر بأربعة أضعاف (4) منه في بلدات التطوير. وكانت القرى والمدن العربية هي المجموعة الوحيدة التي لم تحظ بفائض تمويل بناتا. وفي الواقع فقد عانت البلدات العربية من نقص تمويلي بمبلغ 9,2 مليار شيكل.

وتشير اللائحة أدناه إلى فائض/نقص الدخل بحسابات الفرد الواحد.

دخل فائض/ناقص بلدي للفرد في الميزانية العادية,معدل متعدد السنين

1999-1990

بالشيكل, أسعار 2000



ملاحظة: لم نقم بحساب المصروفات الزائدة في الميزانية غير العادية بسبب غياب المعطيات للسنوات 1993-1990.

المصادر: تحليل معطيات مركز أدفا اعتمادا على مكتب الإحصاء المركزي,سلطات محلية في إسرائيل, معطيات فيزيائية, سنوات مختلفة.مكتب الإحصاء المركزي:سلطات محلية في إسرائيل,معطيات مالية, سنوات مختلفة.تم إيصال المعطيات المالية للسنوات 1998 و1999 زودتنا بها السيدة بيلا هاينل من مكتب الإحصاء المركزي.

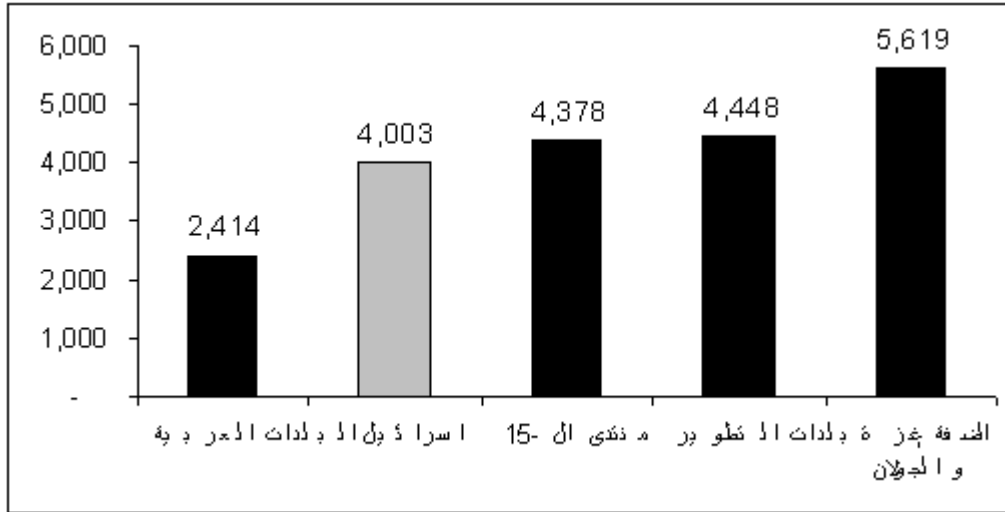
المصروفات البلدية

المصروف البلدي للفرد في الميزانية العادية

تمتعت المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية, قطاع غزة وهضبة الجولان في السنوات 1997-1990 بأعلى مستوى للمصروف البلدي للفرد في إسرائيل:5,619 شيكل, بمعدل متعدد السنوات,وقد وصل المعدل العام في إسرائيل إلى 4,003 شيكل.

وكانت المعطيات بالنسبة للمجموعات السكنية الثلاث كالتالي: في قرى ومدن "منتدى أل-15": 4,378 شيكل. في بلدات التطوير وصل المبلغ إلى 4,448 شيكل , أما في القرى والمدن العربية فقد كان المصروف البلدي للفرد الواحد 2,414 شيكل.

المصروفات البلدية للفرد في الميزانية العادية, معدل متعدد السنوات, 1997-1990 بالشيكل, بأسعار 2000



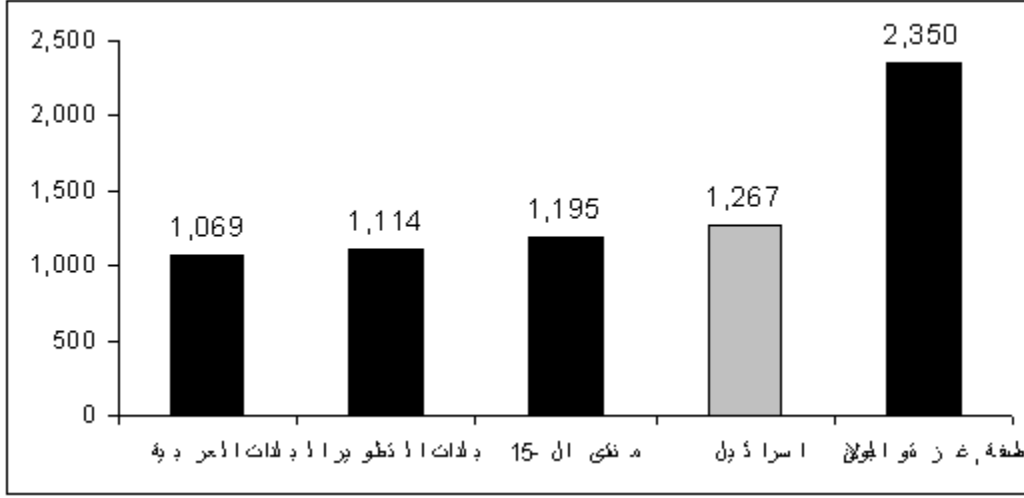
المصادر: تحليل معطيات مركز أذا اعتمادا على مكتب الإحصاء المركزي, سلطات محلية في إسرائيل, معطيات فيزيائية, سنوات مختلفة. مكتب الإحصاء المركزي: سلطات محلية في إسرائيل, معطيات مالية, سنوات مختلفة.

المصروفات البلدية للفرد في الميزانية غير العادية

تمتعت المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية, قطاع غزة وهضبة الجولان في السنوات 1997-1994 بأعلى مستوى صرف بلدي للفرد الواحد في إسرائيل في الميزانية غير العادية, بمعدل متعدد السنوات. ووصل المبلغ الموازي لعموم سكان إسرائيل إلى 1,267 شيكل.

وكانت المعطيات بالنسبة للمجموعات السكنية الثلاث كالتالي: في قرى ومدن "منتدى أل-15": 1,195 شيكل. في بلدات التطوير وصل المبلغ إلى 1,114 شيكل , أما في القرى والمدن العربية فقد كان المصروف البلدي للفرد الواحد 1,069 شيكل.

المصروفات البلدية للفرد في الميزانية غير العادية, معدل متعدد السنوات, 1994-1997
بالشيكل, بأسعار 2000



المصادر: تحليل معطيات مركز أديا اعتمادا على مكتب الإحصاء المركزي, سلطات محلية في إسرائيل, معطيات فيزيائية, سنوات مختلفة. مكتب الإحصاء المركزي: سلطات محلية في إسرائيل, معطيات مالية, سنوات مختلفة.

فائض في المصروفات, نقص في المصروفات

عندما نضرب الفرق بين مستوى الصرف للفرد الواحد في المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية, قطاع غزة وهضبة الجولان, وبين مستوى الصرف للفرد في إسرائيل عامة, بعدد السكان في المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية, قطاع غزة وهضبة الجولان, يتضح أن السلطات المحلية هناك حظيت في الأعوام الواقعة بين 1990-1997 بفائض مصروفات بلدية يصل مجموعها إلى 1,6 مليار شيكل تقريبا بالميزانية العادية.

وعانت البلديات العربية بالمقابل, من نقص في المصروفات البلدية بمبلغ 8 مليارات شيكل تقريبا في الميزانية العادية.

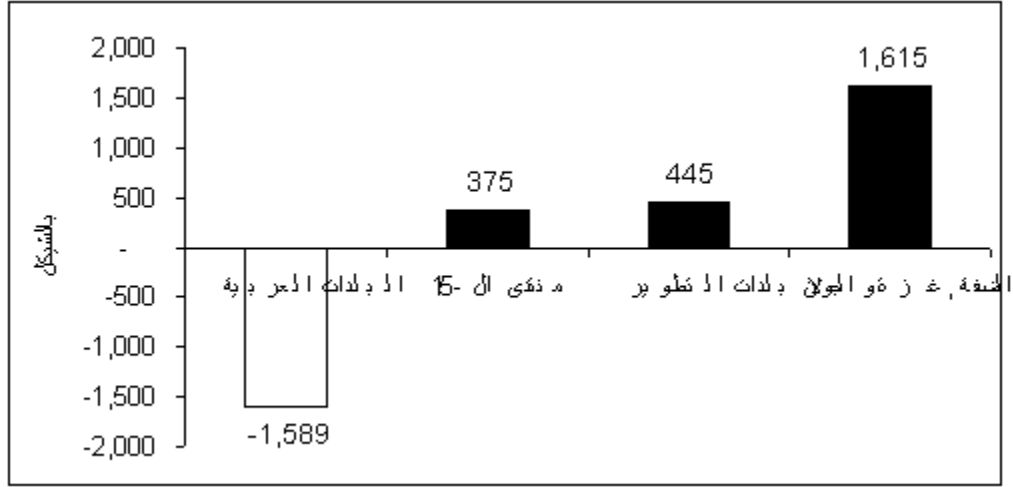
وتمتعت بلدات التطوير من فائض مصروفات بحوالي 1.8 مليار شيكل في الميزانية العادية. أما في البلديات التابعة لـ "منتدى أل-15" فقد سجل فائض مصروفات بمبلغ يصل إلى 6 مليارات شيكل بالتقريب في الميزانية العادية.

وتشير اللائحة المعروضة أدناه إلى فائض/نقص مصروفات بحسابات الفرد الواحد.

فائض/نقص مصروفات بلدية للفرد في الميزانية العادية, معدل متعدد السنوات

1997-1990

بالشيكل, بأسعار عام 2000



ملاحظة: لم نقم بحساب فائض الصرف للميزانية غير العادية, بسبب غياب المعطيات للسنوات 1993-1990

المصادر: تحليل معطيات مركز أدفا اعتمادا على مكتب الإحصاء المركزي, سلطات محلية في إسرائيل, معطيات فيزيائية, سنوات مختلفة. مكتب الإحصاء المركزي, سلطات محلية في إسرائيل, معطيات مالية, سنوات مختلفة.

الجزء الثاني- البناء للأغراض السكنية

في التسعينيات , كانت توجهات البناء في اسرائيل مرتبطة بشكل وثيق بعملية استيعاب المهاجرين الجدد, وبشكل اقل بالوضع الاقتصادي للدولة. أما في الضفة الغربية وغزة فقد ارتبطت توجهات البناء بشكل مباشر بالسياسة التي اتبعتها الحزب الذي سيطر على دفة الحكم وعلى رئاسة الحكومة. (لقد ضمت هضبة الجولان في منشورات مكتب الإحصاء المركزي بما يتعلق بالبناء وشق الطرق إلى لواء الشمال بطريقة لا تمكن من عزلها. من هنا فان المعطيات المذكورة ادناه تسري على المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة فقط).

في فترة ولاية حكومة شمير ما بين عامي 90 و 91 , سجلت قفزة وصلت إلى أربعة أضعاف في بدايات البناء في الضفة الغربية وقطاع غزة (7,750 مقابل 1870). واستمرت عملية البناء المكثف في العام 1992 أيضا.

ومع استبدال حكومة شمير بحكومة رابين, حصل هبوط ملحوظ في بدايات البناء: ففي العام 1993 حصل هبوط بنسبة 65% مقارنة بالعام 1993 وفي العام 1994 حصل هبوط بنسبة 40% مقارنة بالعام 1993. وطراً ارتفاع في العام 1995 في بدايات البناء في المناطق وذلك بالتوازي مع الارتفاع بمجمل بدايات البناء في إسرائيل في تلك السنة. لكن هذا لارتفاع لم يكن بنفس حجم الارتفاع الذي شهدته الأعوام 91 و 92.

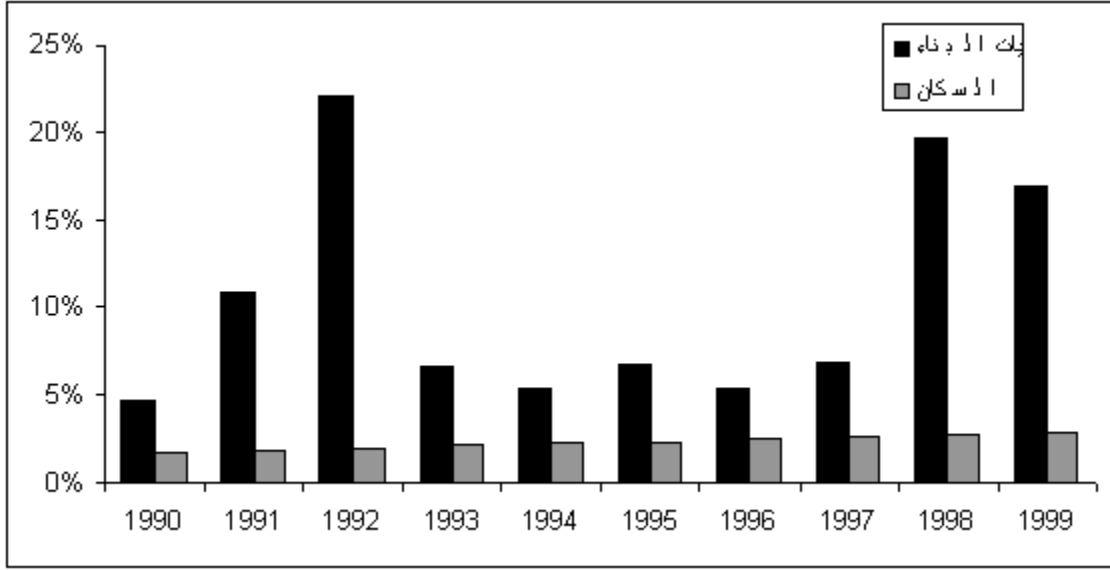
وحتى العام 1997 استمر الارتفاع المعتدل في البناء. ولكن عام 1997 (فترة حكومة نتنياهو) شهد قفزة بحوالي 35% وفي العام 1998 قفزة أخرى بنسبة 85%, وذلك بعكس الهبوط في البناء الذي ساد إسرائيل عامة في تلك السنوات.

شرع خلال العقد المنصرم ببناء 32,560 شقة سكنية, باستثمار مالي وصل إلى حوالي 11.5 مليار شيكل. ومول الصندوق الحكومي حوالي 65% من بدايات البناء وحوالي 50% من الاستثمار في البناء والإسكان. وكانت المعطيات الموازية في داخل إسرائيل كالتالي: حوالي 38% وحوالي 25% بالتناسب.

وشهد العقد المنصرم مبادرات رسمية للبناء في الضفة الغربية وقطاع غزة بحجم أكبر مما هو عليه داخل إسرائيل. وكان وزن البناء الجماهيري (الرسمي) في الضفة الغربية وقطاع غزة أكبر بحوالي 63%, بمعدل سنوي من النسبة الموازية في باقي أرجاء إسرائيل.

حصّة البناء الجماهيري (الرسمي) في الضفة الغربية وقطاع غزة, من مجمل بدايات البناء
الجماهيري

في إسرائيل مقارنة بحصة السكان اليهود في المناطق من المجموع الكلي لسكان
إسرائيل, 1990-1999



المصادر: تحليل معطيات أدفا اعتمادا على تقرير مكتب الإحصاء المركزي, البناء في إسرائيل,
سنوات مختلفة. التقرير السنوي لإسرائيل, سنوات مختلفة

إنشاء المباني الجماهيرية (الرسمية)

وصلت حصة الضفة الغربية وقطاع غزة من المباني الجماهيرية في إسرائيل في الأعوام
1992-1999 إلى 3.8%. لكن وزن المبادرة الجماهيرية (تبنى هذه المباني بمبادرة رسمية
وخاصة) كان أكبر من ذلك: 4.3% من مجمل المبادرات الرسمية لبناء المباني الجماهيرية في
إسرائيل كانت في الضفة الغربية وقطاع غزة. ووصلت حصة الضفة الغربية وقطاع غزة في العام
1998 إلى حوالي 8% من مجموع مساحات البناء الجماهيري للمباني الرسمية في إسرائيل.

وكما هو معروف, فقد شكل سكان الضفة الغربية وقطاع غزة في تلك السنوات نسبة 2.5% فقط
من مجموع سكان إسرائيل.

وعلى ضوء ذلك تعكس هذه المعطيات توجهات حكومات إسرائيل لمساعدة سكان الضفة الغربية وقطاع غزة عن طريق توفير الخدمات الجماهيرية بنسبة اكبر من تلك المتعارف عليها في باقي أرجاء إسرائيل.

القسم الثالث: شق الطرق

كانت مساحة الطرق التي شقت للفرد في الضفة الغربية وقطاع غزة اكبر بكثير من تلك التي شقها في أي لواء آخر في إسرائيل.

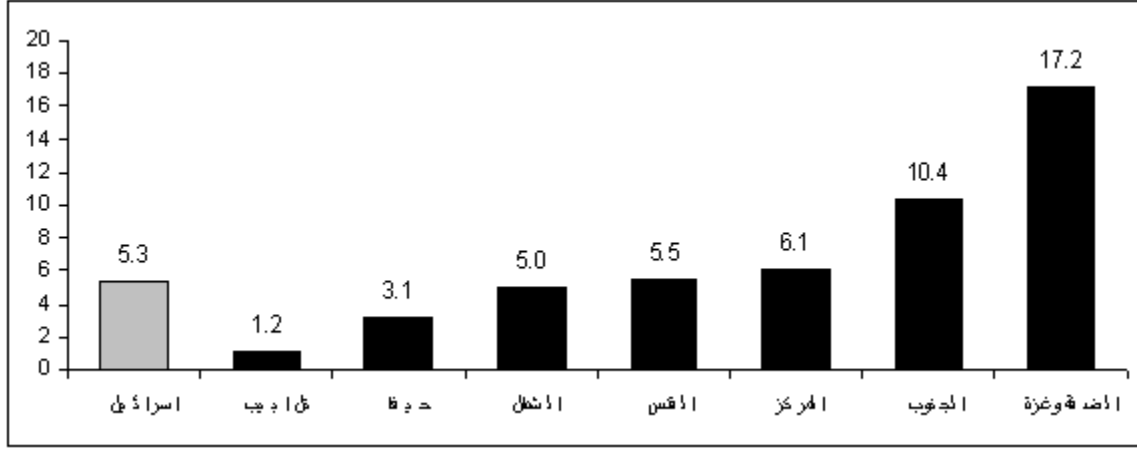
واختلفت التوجهات بموضوع شق الطرق, كما في مجال البناء للإسكان في المناطق, بشكل كبير عن تلك التي سادت داخل إسرائيل عامة:وفي الوقت الذي تأثرت فيه بدايات شق الطرق في إسرائيل بالسياسة الاقتصادية للحكومة, فأنها في الضفة الغربية وقطاع غزة تأثرت بالظروف السياسية المتغيرة ومن اختلاف المواقف السياسية للحكومات المختلفة.

وكان عام 1995 هو العام الأكثر بروزا في بدايات شق الطرق في الضفة الغربية وقطاع غزة. وقد شرع في تلك السنة بشق طرق التفاقية كثيرة وذلك نتيجة لاتفاقيات أوسلو. وتم في تلك السنة شق %21.3 من مجموع الكيلومتر-شارع التي شقت في إسرائيل.

السنوات الاخرى التي برزت بنسبة عالية في مجال شق الطرق كانت 1992(حكومة شامير)(%10 من مجمل شق الشوارع في إسرائيل), 1998 و1999 (حكومة نتنياهو)(%17.3 و%9.9 بالتناسب).

وقد شرع في بداية العقد بشق حوالي 17.2 متر مربع للفرد في الضفة الغربية وقطاع غزة, في الوقت الذي وصل فيه المعدل القطري إلى أقل من ثلث ذلك: حوالي 5.3 أمتار مربعة للفرد.

مساحة بدايات شق الطرق للفرد حسب اللواء, 1990-1999
بالمتر المربع



المصادر: تحليل معطيات أدفا اعتمادا على تقرير مكتب الإحصاء المركزي, البناء في إسرائيل,
سنوات مختلفة. التقرير السنوي لإسرائيل, سنوات مختلفة

مركز ادفا، ص.ب. 36529، تل ابيب 61364
تلفون: 03-5608871، فاكس: 03-5602205
Adva Center, POB 36529, Tel Aviv 61364
Tel. 03-5608871, Fax. 03-5602205
e-mail: advainfo@bezeqint.net
web site: <http://www.adva.org>